مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

التحليل الاقتصادى للبنيان الهيكلى للوضع الحيازى في الأردن

د. عبد الفتاح القاضى

أستاذ مشارك، كلية الزراعة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

مقدمة:

تعتبر الموارد الأرضية والمائية المحدد الرئيسي للزراعة في الأردن. فقد ارتفعت الكثافة السكانية في الأردن من نحو ٧ فرد/كم٢ عام ١٩٥٢ إلى ٤٨ فرد/كم٢ عام ١٩٩٥ ومن المتوقع أن ترتفع إلى ١٦٧ فرد/كم٢ عام ٢٠٢٤(رداد، ١٩٩٨). وإن هذا الاتجاه سيؤدي إلى انحسار الأراضي الزراعية وذلك نتيجة لزيادة الطلب على الأراضي للاستعمالات غير الزراعية مثل التوسع العمراني والصناعي والتجاري وغير ذلك من الاستعمالات المصاحبة للزيادة السكانية. وكذلك فإن نقص الموارد المائية يحول دون التوسع في الأراضي الزراعية حيث أن الاحتياجات المائية للأردن تفوق الكميات التي يمكن توفيرها، حيث قدرت الاحتياجات المائية للأردن عام ٢٠٠٠ بحوالي ١١٢٧ مليون متر مكعب في حين تقدر الكميات المتوفرة في ذلك العام بحوالي ١٠٩٢ مليون متر مكعب. وإن النقص في الموارد المائية عن الاحتياجات المطلوبة سيكون على حساب الاستعمالات الزراعية للمياه.

المشكلة البحثية:

نتيجة التزايد السكاني ومحدودية المساحة القابلة للزراعة من جهة وقانون الإرث المعمول بع في الأردن والبلاد الإسلامية من جهة أخرى فإن النتيجة المتوقعة للحيازات الزراعية هي زيادة عددها وصغرها وتعدد أجزائها الأمر الذي يؤدي إلى ابتعاد حجم الحيازات الزراعية في الأردن عن الحجم الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية المستخدمة في القطاع الزراعي، ويحول دون تطوير هذا القطاع وعدم القدرة لنسبة كبيرة من الحيازات الزراعية على توليد دخل كافي للأسر الزراعية وتحول الزراعة إلى مهنة ثانوية للحائز الزراعي. وبالإضافة إلى ذلك فقد ينتج عن هذا الاتجاه في توزيع الحيازات الزراعية إلى ظهور ظاهرة عدم العدالة في توزيع الحيازات الزراعية بين المزارعين ومالكي الأراضي الزراعية.

الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على الحيازات الزراعية في الأردن من حيث تطورها وخصائصها الاقتصادية مثل حجم الحيازات وعدالة التوزيع والتفتت. وعمر الحائر وذلك بغرض الاستفادة من نتائج التحليل لأغراض التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة الهادفة لتطوير القطاع الزراعي.

الاستعراض المرجعي:

لقد أظهرت العديد من الدراسات بوجود حالة من عدم المساه في توزيع الحيازات الزراعية بين المزارعين وذلك باستعمال مقياس منحنى لورنز (Lorenz). ومعامل جيني (Gini Coefficient). وتتأثر قيمة معامل جيني بالعديد من المؤثرات والتي تزيد من قيمته كمؤشر لقياس العدالة التوزيعية في توزيع الحيازات، (Dantwala, 1986)، ومن العوامل التي تؤثر على العدالة التوزيعية هو حجم اسر الحائز حيث تبين بوجود ارتباط موجب بين حجم الأسر ومساحة الحيازة. وبين (Julka, 1989) أن حجم الأسر يؤثر على عدالة التوزيع حيث بلغ معامل جيني لحجم الأسره في الهند نحو ٠,٢١ بينما بلغ معامل جيني لمنحنى Lorenz حوالي ٠,٤٧. ووجد الشافعي (١٩٨٥) أنه يوجد انحراف في التوزيع الحيازي في الأردن نحو الحيازات الكبيرة وتفتت في الحيازات الزراعية نتيجة تجزئته الحيازة الواحدة إلى عدد من القطع. واستخدم الشافعي دراسته اسلوب قياس منحنى لورنز (Lorenz Curve).

أسلوب البحث:

لقد اعتمد هذا البحث على بيانات التعداد الزراعي للأعوام ١٩٧٥، ١٩٨٣، ١٩٩٧. وللوقوف على طبيعة المشكلة التي تواجه الحيازات الزراعية في الأردن فقد استخدم هذا البحث قياس بعض المؤشرات التي يمكن منها التعرف على حجم هذه المشكلة. وقد استخدمت الأدوات التحليلية المناسبة مثل منحنى لورنز ومعامل جيني ومعدل النمو في عدد الحيازات وتفتتها. بالإضافة إلى ذلك فقد تم التعرف على بعض الخصائص الأخرى المرتبطة بالحيازة مثل عمر الحائز والعمل العائلي في الحيازة وإدارة الحيازة. كما تم في هذا البحث احتساب معامل جيني الذي يقيس العدالة التوزيعية لمساحة الحيازات بين عدد سكان تلك الحيازة. وللتمييز بين معامل جيني الذي يقيس درجة العدالة التوزيعية للمساحات بين الحيازات، ويطلق عليه معامل جيني لورنز، ومعامل جيني الذي يقيس العدالة التوزيعية لمساحة الحيازات بين عدد سكان الحياز والذي سيرمز له في هذا البحث معامل جيني (١).

ويحسب معامل جيني لورنز طبقاً للمعادلة التالية:

$$\text{Geni Lorenze} = \frac{\sum_{i=1}^{n} P_i q_{i+1} - \sum_{i=1}^{n} q_i P_{i+1}}{10000}$$

حيث P_I: تحتل التوزيع النسبي التراكمي لعدد الحيازات في الفئة i.

q_I: تمثل التوزيع النسبي التراكمي لمساحة الحيازة في الفئة i.

n: عدد فئات مساحة الحيازات الزراعية.

في حين يحسب معامل جيني (١) طبقاً للمعادلة التالية:

$$Geni\ (1) = \frac{\sum_{i=1}^{n} P_i q_{i+1} - \sum_{i=1}^{n} q_i P_{i+1}}{10000}$$

P_i: تمثل التوزيع النسبي التراكمي لعدد سكان في الفئة الحيازية.

q_I: تمثل التوزيع النسبي التراكمي لمساحة الحيازة.

n: عدد فئات مساحة الحيازات الزراعية

.(Dennis, 1982)

النتائج ومناقشتها:

(١) بلغ معامل جيني لورنز للحيازات الزراعية عام ١٩٧٥ حوالي ٠,٦٩ وفي عام ١٩٨٣ حوالي ٠,٦٩ وارتفع في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٠,٧٣ الأمر الذي يدل على وجود اتجاه في زيادة عدم عدالة التوزيع في الحيازات الزراعية مع الزمن. وهذا يعني نقص الأهمية النسبية لمساحة الحيازات الصغيرة لصالح الحيازات الكبيرة. والأشكال البيانية (١،٢، ٣) تبين ذلك على التوالي.

(٢) وجود تناقص في مساحة الحيازات الزراعية، فقد انخفض من نحو ٣,٩ مليون دونم عام ١٩٧٥ إلى نحو ٣,٦ مليون دونم عام ١٩٨٣ وإلى نحو ٣,١ مليون دونم عام ١٩٩٧، دائرة الإحصاءات العامة (١٩٧٥، ١٩٨٣، ١٩٩٧). وتناقص مساحة الحيازات الزراعية بمعدل متزايد سنوياً حيث بلغ ١% سنوياً خلال الفترة (٧٥-١٩٨٣) وارتفع إلى ١,٢٣% سنوياً خلال الفترة (٨٣-١٩٩٧) وبالمقابل فقد ارتفع عدد الحيازات من ٥٠٧٩٢ حيازة عام ١٩٧٥ إلى نحو ٥٧٤٣ عام ١٩٨٣ وإلى ٧٥٩٨٦ حيازة عام ١٩٩٧، وقد زاد عدد الحيازات بمعدل نمو متزايد حيث بلغ نحو ١,٥% سنوياً خلال

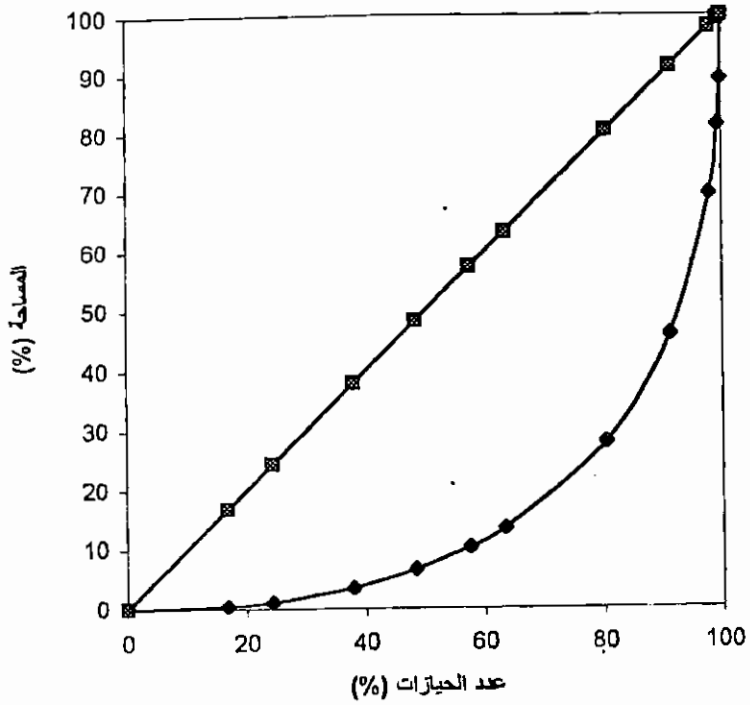

شكل رقم (١): منحنى لورنز لتجميع التراكمي لعدد الحيازات والمساحة لعام ١٩٧٥

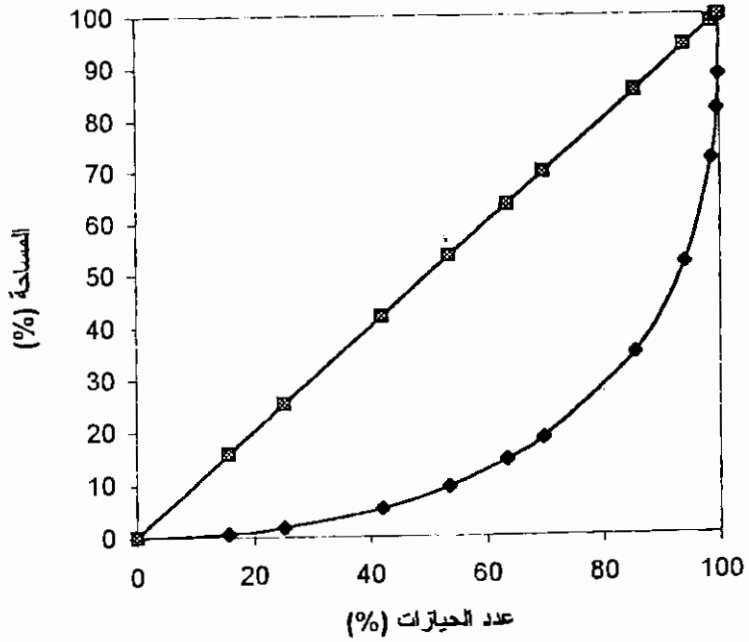

شكل رقم (٢): منحنى لورنز لتجميع التراكمي لعدد الحيازات والمساحة لعام ١٩٨٣.

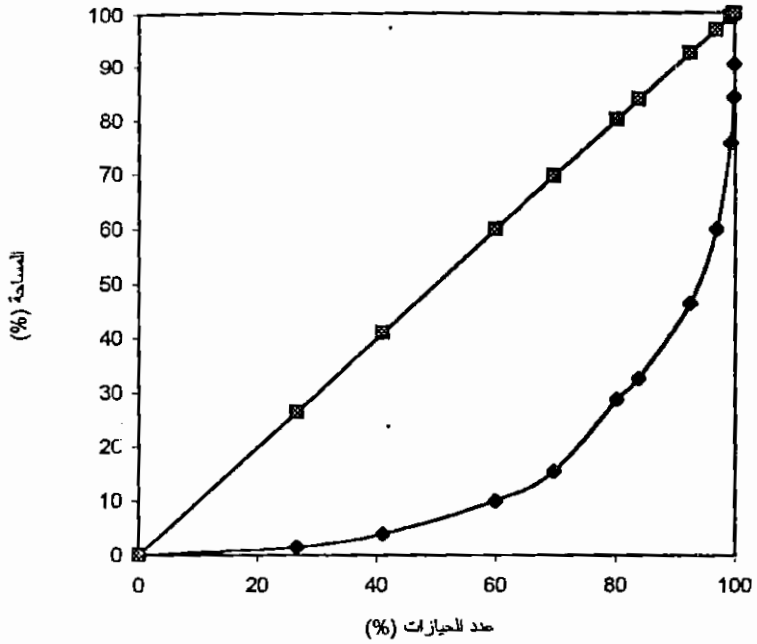

شكل رقم (٣): منحنى لورنز لتجميع التراكمي لعدد الحيازات والمساحة لعام ١٩٩٧.

الفترة ٧٥-١٩٨٣، وارتفع إلى ٢% سنوياً خلال الفترة ٨٣-١٩٩٧. ويعزى ذلك إلى التحول في استخدام الأراضي الزراعية من الزراعة إلى الاستعمالات الأخرى غير الزراعية. ونتيجة لنقص مساحة الحيازات الزراعية وزيادة عدد الحيازات فقد تناقص متوسط مساحة الحيازة من ٧٧ دونم عام ١٩٧٥ إلى نحو ٦٣ دونم عام ١٩٨٣، وإلى نحو ٤٠ دونم عام ١٩٩٧. حيث بلغ معدل التناقص في مساحة الحيازة حوالي ٢,٤% سنوياً خلال الفترة (٧٥-١٩٨٣)، وارتفع معدل التناقص إلى ٣,٢% سنوياً خلال الفترة (٨٣-١٩٩٧).

وبالإضافة إلى ذلك فإن درجة التفتت الحيازي بلغت نحو ٠,١٤ عام ١٩٧٥ وانخفضت إلى ٠,١٢ عام ١٩٨٣ ثم ارتفعت إلى ٠,١٥ عام ١٩٩٧. وهذا يعني أن الحيازات الزراعية الأردنية تعاني من درجة كبيرة من التفتت(*). وأن التفتت الحيازي قد زاد في عام ١٩٨٣ عن عام ١٩٧٥، ونقص في ١٩٩٧. وقد يعزى نقص التفتت الحيازي في الفترة الأخيرة إلى تجميع بعض الحيازات الصغيرة في حيازات أكبر.

(*) درجة التفتت الحيازي = مجـ ن (س ف)٢/س٢

حيث: س ف تمثل مساحة الفئة الحيازية

س تمثل المساحة الحيازية في الأردن.

ن: عدد فئات الحيازة.

وكلما قلت درجة التفتت عن (١) يعني زيادة التفتت.

ويبين الجدول (١) أن ارتفاع الأهمية النسبة للحيازات الصغيرة فقد ارتفعت الأهمية النسبية للحيازات الصغيرة والتي تقل مساحتها عن خمسة دونمات من حوالي ١٦,٨% عام ١٩٧٥ إلى حوالي ٢٦,٦% عام ١٩٩٧. وعموماً يتضح من هذا الجدول أن الحيازات الصغيرة والتي تقل مساحتها عن ٥٠ دونماً أصبحت تمثل حوالي ٨٤% من إجمالي عدد الحيازات لعام ١٩٩٧. وهذا الاتجاه يؤدي إلى تدني الكفاءة الاقتصادية للموارد الاقتصادية المتاحة في القطاع الزراعي.

(٣)- قد تختلف عدالة التوزيع بالنسبة لعدد السكان عنه بالنسبة لعدد الحيازات. وعموماً فإن عدم عدالة توزيع المساحات الزراعية بالنسبة لعدد الحيازات تكون أعلى منه بالنسبة لعدد السكان فبينما بلغ معامل جيني بالنسبة لعدد السكان ٠,٧٢ في حين بلغ بالنسبة لعدد الحيازات ٠,٧٣ ويتبين من الجدول (٢) أنه في بعض المحافظات تساوي معامل جيني بالنسبة لعدد السكان مع معامل جيني بالنسبة لعدد الحيازات مثل اربد وجرش وعجلون والعقبة، إلا أنه في بقية المحافظات كان معامل جيني بالنسبة لعدد الحيازات أعلى منه في حالة معامل جيني بالنسبة لعدد السكان. وهذا يعني الأخذ بعين الاعتبار أن عدد السكان في الفئة الحيازية يقلل من درجة عدم المساواة. والشكل البياني (٤) يبين ذلك. ويعود ذلك إلى وجود ارتباط موجب بين مساحة الحيازة وعدد سكان الحيازة.

جدول (١): التجميع التراكمي النسبي لعدد الحيازات والمساحة للأعوام ١٩٧٥، ١٩٨٣، ١٩٩٧.

فئة المساحة (دونم)	١٩٧٥		١٩٨٣		١٩٩٧	
	% عدد الحيازات	% للمساحة	% عدد الحيازات	% المساحة	% عدد الحيازات	% المساحة
أقل من ٥	١٦,٨	٠,٤١	١٥,٧٦	٠,٦٥	٢٦,٦٠	١,٥٥
١٠-٥	٢٤,٣٣	١,٠٧	٢٥,٢٥	١,٦٦	٤١,١٠	٣,٩٢
٢٠-١٠	٣٧,٩٧	٣,٤٣	٤٢,٠٦	٥,١٩	٥٩,٩٥	٩,٩٨
٣٠-٢٠	٤٨.٤٨	٦,٥٥	٥٣,٥٧	٩.٣٤	٦٩,٧١	١٥,٤٨
٤٠-٣٠	٥٧,٦٧	١٠,٢١	٦٣,٥٧	١٤,٤٥	٨٠,٢٦	٢٨,٩١
٥٠-٤٠	٦٣,٥٢	١٣,٤٤	٦٩,٧٥	١٨,٥٧	٨٣,٩٣	٣٢,٦٦
١٠٠-٥٠	٨٠,٥٢	٢٨,٠٥	٨٥,٣٩	٣٤,٨٣	٩٢,٥٣	٤٦,٤٩
٢٠٠-١٠٠	٩١,٣١	٤٦,٠٣	٩٤,٠٠	٥٢,١٨	٩٦,٨٦	٥٩,٩٠
٥٠٠-٢٠٠	٩٧,٩٢	٦٩,٩٥	٩٨,٥٤	٧٢,١٤	٩٩,٢٠	٧٥,٨٤
١٠٠٠-٥٠٠	٩٩,٣٤	٨١,٥٣	٩٩,٥٣	٨١,٩٠	٩٩,٧٤	٨٤,٢٥
١٠٠٠ فأكثر	٩٩,٨٤	٨٩,٢١	٩٩,٨٦	٨٨,٤٦	٩٩,٩٤	٩٠,٤٢
	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة- التعدادات الزراعية للأعوام ٧٥، ٨٣، و٩٧.

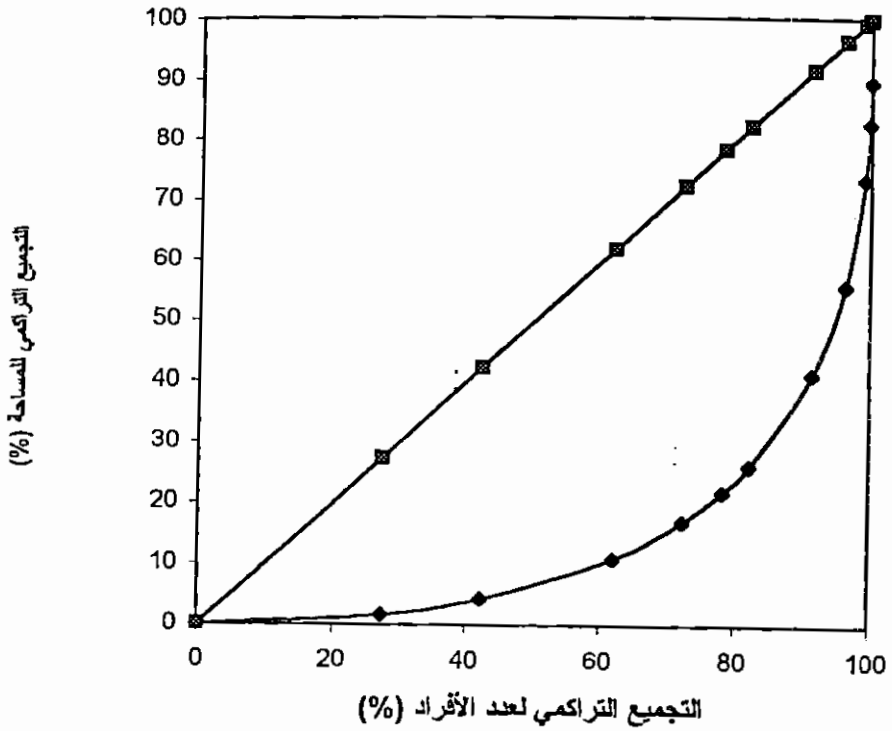

شكل رقم (٤): منحنى لورنز لتجميع الرتاكمي للمساحة بالنسبة لتجميع التراكمي لعدد الأفراد.

جدول (٢): العدالة التوزيعية لمساحة الحيازات الزراعية طبقاً لعدد الحيازات في كل فئة وعدد السكان وذلك عام ١٩٩٧.

المنطقة	معامل جيني حسب عدد الحيازات في الفئة	معامل جيني حسب عدد السكان في الفئة
الأردن	٠,٧٣	٠,٧٢
عمان	٠,٨٢	٠,٨١
البلقاء	٠,٦٨	٠,٦٧
الزرقاء	٠,٧٢	٠,٧٠
مادبا	٠,٦٨	٠,٦٧
اربد	٠,٦٥	٠,٦٥
المفرق	٠,٧٢	٠,٧٠
جرش	٠,٦٢	٠,٦٢
عجلون	٠,٥٥	٠,٥٥
الكرك	٠,٦٩	٠,٦٧
الطفيلة	٠,٦٩	٠,٦٧
معان	٠,٦٧	٠,٧٣
العقبة	٠,٧٧	٠,٧٧

المصدر: حسبت من بيانات التعداد الزراعي (١٩٩٧).

(٣) تتصف الحيازات الزراعية في الأردن بأنها حيازات مجزأة إلى أكثر من قطعة وذلك نتيجة تقسيم الملكيات الزراعية بين الورثة طبقاً لقانون الشريعة الإسلامية والذي يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأرض وخصائصها وموقعها عند تقسيم الحيازة بين الورثة الأمر الذي يزيد من تفتت الحيازات الزراعية. وتبين من الجدول (٣) أن متوسط عدد القطع للحيازة الواحدة في الأردن بلغ ١,٦ قطعة.

وتزداد درجة التفتت في محافظات الكرك والطفيلة ومعان واربد ومأدبا عن بقية المحافظات. ويتراوح عدد القطع بالحيازات ما بين قطعة واحدة وتسع قطع فأكثر. وقد بلغت نسبة الحيازات التي تتكون من قطعة واحدة حوالي ٦٨,٣٨% من إجمالي عدد الحيازات وتمثل نحو ٤٠,٤٤% من إجمالي المساحة. ويتبين من الجدول (٤) أن زيادة عدد أجزاء الحيازة يزيد بزيادة المساحة وكلما زادت مساحة الحيازة زاد عدد اجزائها.

جدول رقم (٣): درجة التفتت في الحيازات الزراعية حسب المحافظات.

المحافظة	عدد الحيازات	عدد القطع	مساحة الحيازات (دونم)	متوسط مساحة الحيازة	متوسط مساحة القطعة	عدد القطع بالحيازة
عمان	٩٨٦٣	١٠٩٧٢	٧٣٠٨١٨	٧٤	٦٧	١.١
البلقاء	٤٥٨٧	٦٩٨٦	٩٥٨٩٠٠	٢٠٩	١٣٧	١,٥
الزرقاء	٢٩١٢	٢٨٥٤	١١٦٢٩٠	٤٠	٤١	١,٠
مأدبا	٣٥٣٥	٦٤١٢	١٥٠٨٦٧	٤٣	٢٤	١,٨
اربد	٢١٩٢٠	٣٨٣٠٠	٤٧٢٦٥١	٢٢	١٢	١,٧
المفرق	٧٩٢٦	١٢٠٠٩	٤٣٨٢٢٨	٥٥	٣٦	١,٥
جرش	٥١٥٦	٧٧٩٢	١٢٢١٧٥	٢٤	١٦	١.٥
عجلون	٤١٧٣	٦٣٣٥	٧٧٢٠١	١٩	١٢	١,٥
الكرك	٦٤٥١	١٢٠٧٤	٢٩٩١٩١	٤٦	٢٥	١,٩
الطفيلة	٢٦٣٤	٤٧٠٥	٩٠٤١٥	٣٤	١٩	١,٨
معان	٢٥٧٦	٤٥١٢	١٧١٤٩٦	٦٧	٣٨	١,٨
العقبة	٤٢٩	٣٧١	٢٠٦٥٩	٤٨	٥٧	٠,٩
المجموع	٧٢١٦٢	١١٣٣٢٢	٣٦٤٨٨٩١	٥١	٣٢	١,٦

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (١٩٩٧)، التعداد الزراعي.

جدول (٤) يبين الحيازات الزراعية في الأردن حسب عدد أجزائها

عدد أجزاء الحيازة	عدد الحيازات	مساحة الحيازات دونم	% لعدد الحيازات	% لمساحة الحيازة	متوسط مساحة الحيازة
١	٤٩٣٤٢	١١٢٦٥٩٠	٦٨,٣٨	٤٠,٤٤	٢٣
٢	١٣٢٣٤	٦٥٧٢٩٦	١٨,٣٤	٢٣,٥٩	٥٠
٣-٤	٧٤١١	٥٩٧٨٢٥	١٠,٢٧	٢١,٤٦	٨١
٥-٦	١٥٨١	٢٢٧٧٥٥	٢,١٩	٨,١٨	١٤٤
٧-٨	٥١٧	١٣٠٤٠٥	٠,٧٢	٤,٦٨	٢٥٢
٩ فأكثر	٧٧	٤٦٠٢٠	٠,١٠	١,٦٥	٥٩٨
	٧٢١٦٢	٢٧٨٥٨٩١	١٠٠	١٠٠	٣٩

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (١٩٩٧) التعداد الزراعي – عمان.

وإن زيادة عدد أجزاء الحيازة الواحدة ينعكس على اقتصاديات الستخدام تلك الحيازات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتدني ربحيتها أو عدم القدرة على استغلالها أحياناً.

(٥) يتم استغلال الحيازات الزراعية أما عن طريق المالك أو المستأجر حيث تمثل عدد الحيازات المملوكة حوالي ٩٣% من إجمالي عدد الحيازات الزراعية وتمثل نحو ٨٤% من إجمالي المساحة وتبلغ متوسط مساحة الحيازة المملوكة حوالي ٢٢ دونماً. في حين تمثل الحيازات المستأجرة ٧% من إجمالي الحيازات. وحوالي ١٦% من إجمالي المساحة ويبلغ متوسط مساحة الحيازة المستأجرة حوالي ٦٠ دونماً. ويقوم على إدارة المزرعة أما فرد واحد أو فردان فأكثر أو شركة. ومعظم الحيازات تتم إدارتها من فرد واحد حيث تمثل نحو ٩٨% من إجمالي عدد الحيازات ونحو ٩٢% من إجمالي المساحة. وتعتبر الحيازات التي يديرها شخص واحد حيازات صغيرة يبلغ متوسط مساحة الحيازة حوالي (٢٣) دونماً ويرتفع إلى ٤٤ دونم إذا كانت الحيازة يديرها فردان أو أكثر وإلى أكثر من ٦٠٠٠ دونم إذا كانت افدارة من قبل شركة. والجدول (٥) يبين ذلك.

(٦) يتصف القطاع الزراعي بتدني مساهمة الأسرة الزراعية في العمل العائلي، فبينما بلغ السكان الزراعيون حوالي ٧٥٠ ألف في حين بلغت العاملة العائلية حوالي ٩٥ ألف عامل (دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٩٧) وهذا يمثل حوالي ١٣% من سكان الحيازة يعمل في الزراعة. وهذا يعني أن فرد واحد من الأسرة في المتوسط هو الذي يقوم بالعمل العائلي في المزرعة وذلك على اعتبار أن متوسط عدد أفراد الأسرة ثمانية أفراد الأمر الذي يؤدي إلى اعتماد العمالة الزراعية في الأردن على العمالة المستأجرة خاصة الوافدة منها.

جدول (٥) الحيازات الزراعية حسب الوضع القانوني للحائز وحق الاستغلال

الوضع القانوني حق الاستغلال	فرد أو أسرة	فردان أو أكثر ينتجون لأسرة مختلفة	شركة	أخرى	المجموع
مملوكة					
% عدد الحيازات	٩٢,٠٢	١.٤١	٠,٠١	٠,٠٢	٩٣,٤٦
% المساحة	٨١,٤٦	٢,٤١	٠,١١	٠,١٤	٨٤,١٢
متوسط مساحة الحيازة /دونم	٢٢	٤٢	٢٢٥	١٥٨	٢٢
مستأجرة					
% عدد الحيازات	٦,١٥	٠,٣٩	٠,٠٠	٠,٠٦	٦,٥٤
% المساحة	١١,٠١	٠,٨٣	٣,٩٨	٨٧٥	١٥,٨٨
متوسط مساحة الحيازة/دونم	٤٤	٥٣	٢٢٢٠٢	٠,٠٢	٦٠
المجموع					
% عدد الحيازات	٩٨,١٧	١,٨٠	٠,٠١	٠,٠٢	١٠٠,٠
% المساحة	٩٢,٤٧	٣,٢٤	٤,٠٩	٠,٢	١٠٠,٠
متوسط مساحة الحيازة /دونم	٢٣	٤٤	٦٠٠٨	٢١٣	٢٥

المصدر: حسبت من دائرة الإحصاءات العامة ١٩٩٧، التعداد الزراعي.

(٧) يترتب على صغر حجم الحيازة وتدني مساهمة العمل العائلي من الأسرة في الزراعة الأردنية إلى تدني مساهمة الدخل الزراعي من دخل الأسرة حيث بلغت نسبة عدد الحيازات الذين يزيد مساهمة دخلهم من الزراعة عن ٥٠% من إجمالي دخل الأسرة حوالي ١٤% من إجمالي عدد الحيازات. وهذا يعني أن حوالي ٨٦% من إجمالي عدد الحيازات يقل مساهمة الدخل الزراعي عن ٥٠% من دخل الأسرة الأمر الذي يجعل من الزراعة مهنة ثانوية للأسرة الزراعية (دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٩٧).

(٨) يتصف المزارعون في الأردن بكبر السن إذ أن حوالي ٣٩% من المزارعين تزيد أعمارهم عن ٥٥ عاماً، بارتفاع نسبة الأمية بينهم إذ تبلغ نسبه المزارعين الأميين أو شبه الأميين تبلغ حوالي ٣٩% من إجمالي عدد المزارعين (دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٩٧). الأمر الذي يؤدي إلى ضيق الأفق التخطيطي للمزارع وإحجامه عن المخاطرة والاستثمارات

طويلة الأجل وتقبله للأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة. ويترتب على ذلك ضعف درجة التنمية والتطوير الزراعي في مجتمع يتصف بهذه الخصائص.

التوصيات:

بناءً على ما سبق فإن معالجة مشكلة الوضع الحيازي للأراضي الزراعية يتطلب تطبيق بعض الإجراءات والأساليب المناسبة لرفع الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية والحيلولة دون تدهورها، ويقترح في هذا المجال ما يلي:

١. العمل على ايجاد صيغة مناسبة تتفق مع الشريعة الإسلامية للحيلولة دون تجزئة الحيازة بين الورثة. ومن المناسب تمكين أحد أفراد الأسرة والذي له رغبة بالاستمرار في العمل الزراعي من حق التصرف باستغلال الأرض سواء لصالح أفراد الأسرة أو تمليكها له.

٢. ايجاد نوع من التنظيم يتيح للمزارعين المشاركة في العملية الإنتاجية بحيث يتم تجميع الحيازات الصغيرة ضمن وحدة إنتاجية واحدة ذات سعة اقتصادية مناسبة.

٣. تشجيع قيام شركات إنتاجية زراعية تقوم باستئجار الأراضي الزراعية أو شرائها بغرض استغلالها زراعياً.

٤. إلغاء قانون الملكية للأراضي الزراعية واستبداله بقانون استغلال والانتفاع بها للأغراض الزراعية دون أن يكون للمنتفع حق التصرف ببيعها أو توريثها إلا لمن يرغب في استغلالها من الورثة.

الملخص:

هدف البحث إلى إلقاء الضوء على مشكلة البنيان الهيكلي للوضع الحيازي للأراضي الزراعية في الأردن. ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استعمال الأدوات التحليلية المناسبة مثل منحنى لورنز ومعامل Geni. وقد تبين وجود اتجاه نحو زيادة عدم العدالة التوزيعية في الحيازات لصالح الحيازات الكبيرة، وأن عدد الحيازات تزيد بمعدلات متزايدة، وأن متوسط مساحة الحيازة أخذ في النقصان بسبب زيادة عدد الحيازات من ناحية ونقص المساحة الحيازية من ناحية أخرى. ومعظم الحيازات الزراعية حيازات مملوكة إذ تبلغ هذه النسبة نحو ٩٣% من إجمالي عدد الحيازات ويتم إدارة معظمها من قبل فرد واحد إذ يمثل هذا النوع من الإدارة حوالي ٩٨% من إجمالي عدد الحيازات. كما تتصف الحيازات الزراعية في الأردن بتدني مساهمة الدخل الزراعي في دخل الأسرة، إذ أن ٨٦% من إجمالي عدد الحيازات تقل مساهمة دخلها الزراعي عن ٥٠% من إجمالي دخل الأسرة. كما بين البحث تدني مساهمة العمل العائلي في العمل الزراعي حيث بلغت نسبة العاملين في الزراعة من الأسرة حوالي ١٣% من عدد أفرادها وهذا يمثل فرد واحد من الأسرة يعمل في الزراعة.

وتوصل البحث إلى عدد من التوصيات بهدف التغلب على مشكلة الحيازة الزراعية وزيادة الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية المتاحة. لعل من أهمها ايجاد نوع الصيغة المناسبة والتي تتفق مع الشريعة الإسلامية لحيلولة دون تجزئة الحيازة بين الورثة.

SUMMARY

The objective of this research is to give light on the problem of land tenure in Jordan. Lorenze Curve, Geni coefficients and other tools are used in the analysis. The research showed that the distribution of area among holdings is skewed toward the large holdings. Number of holdings is increasing through time and their average size is decreasing, most of land holding are owned which represent about 93% of total holdings. However, about 98% of holdings are operated by one person. The share of agricultural income in the income of household is low, about 86% of holdings their income from agricultural is below 50% of total farm income. Also, family labor contribution in agricultural labor is low, about 13% of the family members are working in agriculture. Beside that, the research include some recommendations to solve the problem of land holdings in Jordan, especially to find any approach that agree with the Islamic Law to prevent the division of land among inheritances.

المراجع

١. دائرة الإحصاءات العامة (١٩٧٥) التعداد الزراعي.

٢. دائرة الإحصاءات العامة (١٩٨٣) التعداد الزراعي.

٣. دائرة الإحصاءات العامة (١٩٩٧) التعداد الزراعي.

٤. الشافعي، محمود عبدالهادي (١٩٨٥) التحليل الاقتصادي للبنيان الهيكلي والتفتت الحيازي في الأردن، دراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس.

٥. داد، خميس (١٩٩٨) الإحصاءات والمسوحات الأسرية البيئية، دائرة الإحصاءات العامة، عمان.

6. Dennis J. Casely and Denis A. Lury, (1982), Monitoring and Evaluation of Agriculture and Rural Development Projects, The Johns Hopkins University Press, London.

7. C. Julka and P. K. Sharma, (1989), Measurement of Land Inequality in India, Ind. Jn. Of Agri. Econ., Vol. 44, No. 4.

8. Dantwala M. L. (1986), Technology, Growth, and Equity in Agriculture in India. John W. Mellor and Gunvant M.